الدّيار
AD-DIYAR
الجمعة 2011-04-08 العدد 7974
19

مؤتمر حول «توجهات قانون العمل الجديد» ـ اليسوعية

حرب : سيكون لدينا قانون واضح وعصري

شاموسي : التوافق القسري يدمر الديموقراطية

افتتح وزير العمل بطرس حرب مؤتمر «التوجهات الجديدة في قانون العمل» الذي تنظمه كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف (اليسوعية) في بيروت ومركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي، في مبنى كلية العلوم الاجتماعية. ويستمر حتى يوم السبت المقبل بصدور خلاصة عن المواضيع التي أثيرت خلاله والتوصيات.

ولفت الوزير حرب الى «ان التوجهات الجديدة في قانون العمل اليوم وفق ما يطرحه هذا المؤتمر، من الاهمية بمكان في عصر العولمة راهنا ويأخذ حيزا كبيرا من المناقشات بين النخب اللبنانية في النطاق القانوني». وقال: «ان مشروع قانون العمل الجديد الذي اعدته الوزارة يطرح تحقيق اهداف عدة ابرزها: تحديد تشريع العلاقات الجماعية في العمل، وتحديث قانون العمل وتفعيله في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والمستجدة في الاتفاقات العربية والدولية، وتوجيه المفاهيم والتعريفات وفق نصوص القانون تحقيقا للاستقرار القضائي». واكد «ان مشروع قانون العمل يتمتع بجوانب اجتماعية لحماية المجتمع، اذ انه حدد الجوانب الانسانية للعلاقات مع العمال (عمالة الاطفال والنساء)، والطابع الاجتماعي للعمل (العلاقات مع النقابات)، وراعى الاوضاع الاقتصادية المستجدة في العالم، فضلا عن تميزه بالطبيعة التنفيذية العملية (مرونة ابرام عقود العمل الجماعية ووضوح النصوص التي تحدد العلاقات بين اطراف الانتاج الثلاثة)». ولفت الى انه «للمرة الاولى في لبنان سيصبح لدينا قانون عمل واضح وعصري لتنظيم العمل والعلاقات العمالية وتحديد الاولويات».

وأشار رئيس الجامعة البروفسور رينه شاموسي الى أهمية الارتكاز على «الديموقراطية الاجتماعية» وأمل في أن يساهم هذا المؤتمر في «تحديد الأبعاد الخاصة في هذا المفهوم وفي دفعنا الى التساؤل حول وقعه ليس على الشركات الفرنسية فحسب، بل على الشركات اللبنانية أيضا». وقال: «ان امام المشاركين في هذا المؤتمر مهمة صعبة لكن أساسية، بما أن هذه الديموقراطية الاجتماعية التي يمكن تدريب طلابنا عليها في كل معاهدنا، كفيلة بتعليمنا سبل إعادة إحياء الديموقراطية السياسية التي تدمر في كل لحظة من جراء التوافق القسري».

أما رئيس مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي جورج خديج، فأكد «ان قانون العمل ضرورة لتنظيم الحياة المهنية بين العامل وصاحب العمل، وقد نظم المركز هذا المؤتمر من اجل تسليط الضوء على اهمية التوجهات الجديدة لهذا القانون»، آملا في «ان يؤدي هذا المؤتمر هدفه».

أما عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف (اليسوعية) فايز الحاج شاهين، فقد اعتبر ان لهذا المؤتمر اهمية قانونية واجتماعية، وقد وعى المنظمون هذه الاهمية، شارحا الموضوعات التي يتناولها المؤتمر، مشيرا الى عمق الطروحات التي يتناولها مثل الضمانات التي يقدمها عقد العمل، التحكيم، العلاقة بين العامل وصاحب العمل وغيرها.

جلسات العمل

بعد ذلك، عقدت جلسات العمل، ولفت خديج في الجلسة الاولى الى «النهضة التاريخية لقانون العمل عبر القرون الماضية»، مشيرا الى محاولات الحكومات في العالم لتنظيم العلاقة بين العمال واصحاب العمل، فضلا عن الضمانات التي فرضتها القوانين بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتناول ما تضمنه الكتاب المقدس من نصوص تحدثت عن اعطاء العامل اجره، مشيرا الى شرائع حمورابي والقوانين الرومانية واليونانية التي نظمت العلاقة بين اطراف الانتاج. وتوقف عند التعديلات التي وضعتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة في القرن الماضي على قانون العمل وفق الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. وخلص الى ان قانون العمل هو حاجة ضرورية لتحقيق العدالة في المجتمع والقضاء على البطالة.

كما تحدث الاستاذ الزائر في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف جان لوي سوريو عن العلاقات الفردية والجماعية في العمل وفق عقد العمل الذي يحدد الحقوق والموجبات.

وترأس الوزير السابق الدكتور بهيج طبارة جلسة بعنوان القوانين الاساسية وقانون العمل متناولا أهمية القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتحمي المجتمع من المخالفات والتجاوزات التي تعوق العدالة الاجتماعية.

وتحدث البروفسور في كلية الحقوق والعلوم الاساسية في جامعة القديس يوسف (اليسوعية) حسان رفعت عن علاقة النقابات العمالية والحكومات والتي كانت تشهد الكثير من النزاعات والاذعان وتأخير العدالة الاجتماعية او تقدمها.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"